

وزير المالية السعودي: سنقترض 220 مليار ريال في 2020

قال وزير المالية السعودي "محمد الجدعان" إن بلاده ستتخذ إجراءات صارمة جدا، وإن هذه الإجراءات قد تكون مؤلمة لمواجهة تداعيات أزمة فيروس "كورونا" المستجد، مرجحا أن تقترض المملكة هذه السنة ما يصل إلى 220 مليار ريال (58.6 مليار دولار).

وأضاف "الجدعان"، في مقابلة خاصة مع قناة "العربية"، السبت، أن المملكة تأثرت بشكل قوي بالتداعيات الاقتصادية للجائحة، ولا بد من الحرص الشديد في التعامل مع المالية العامة في هذه الفترة، والوضع الاقتصادي العالمي هش، ومن المهم التخطيط للأسوأ في هذه المرحلة. وأكد أن السعودية لم تشهد هذه الأزمة، بتلك الحدة، من قبل، مؤكدا أن جميع الخيارات باتت مفتوحة لخفض الإنفاق.

وقال: "استخدمنا أكثر من تريليون ريال من الاحتياطيات خلال 4 سنوات". وفيما يتعلق بسيولة المصارف قال "الجدعان" إن السيولة متوفرة بشكل كبير جدا في القطاع المصرفي السعودي.

وأشار "الجدعان" إلى أن وزارة المالية ستستمر في إصدار الدين محليا وخارجيا بحسب تكلفته، إلا أنه يجب الحرص على عدم زيادة تكلفة الدين.

وقال: "سنقترض هذه السنة ما يصل إلى 220 مليار ريال (58.6 مليار دولار) بحسب وضع الأسواق". وأوضح "الجدعان" أن حزم التحفيز استهدفت المحافظة على وظائف المواطنين في القطاع الخاص واستمرار تقديم الخدمات الأساسية.

وفي وقت سابق، قال وزير المالية السعودي: "لدينا القدرة المالية على التصدي لأزمة كورونا"، مشيرا إلى أن "حماية المواطنين والمقيمين أولوية لحكومة خادم الحرمين".

وأشار الوزير إلى أنه "تم توفير التمويل اللازم للقطاع الصحي للتعامل مع أزمة كورونا". وأضاف أن هناك "حزما اقتصادية متعددة لتخفيف أثر أزمة كورونا على القطاع الخاص"، مشيرا إلى أنه تم تخصيص 47 مليار ريال لدعم قطاع الصحة لمواجهة "كورونا".

وأضاف "الجدعان": "نحرص على التأكد من سلامة سلاسل الإمداد للمواد الحيوية".

وكانت وكالة "موديز" غيرت، الجمعة، التصنيف الائتماني ونظرتها المستقبلية حول السعودية إلى سلبية، مؤكدة تصنيف المملكة عند مستوى "A1".

وأفادت "موديز"، في بيان أصدرته بأنها غيرت النظرة المستقبلية لتصنيف الحكومة السعودية إلى سلبية من مستقرة لتعكس تنامي المخاطر النزولية لقوة المملكة المالية نتيجة صدمة حادة على صعيد طلب النفط العالمي وتغير الأسعار الذي أحدثته جائحة فيروس "كورونا".

واعتبرت "موديز" أن الصدمة الحادة لأسعار النفط ستتسبب في زيادة الديون وتآكل المصداقات المالية السيادية.

وأشارت الوكالة إلى أن تصنيف السعودية عند "A1" مدعوم بالميزانية العمومية للحكومة التي لا تزال قوية نسبياً رغم حدوث تراجع.

وأضافت أن الحكومة السعودية ستعوض على الأرجح بعض الخسائر في الإيرادات هذا العام وفي 2021 من خلال تخفيضات في الإنفاق.

وتوقعت "موديز" أن الإيرادات الحكومية ستهبط بحوالي 33% في 2020 وبحوالي 25% في 2021 مقارنة بعام 2019.

المصدر | الخليج الجديد + وكالات